

عمر البرغوثي*

حركة مقاطعة إسرائيل (BDS)

النص هو أساساً محاضرة ألقاها عمر البرغوثي في ختام الموسم الثقافي لمؤسسة فلسطين الدولية في "منتدى العصرية" في المدارس العصرية في عمان في ١٦ نيسان / أبريل ٢٠١٤، وتحدث فيها عن نشأة "حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات" (BDS) على إسرائيل، وعن الإنجازات التي حققتها الحركة، وخصوصاً في سنتي ٢٠١٣ و٢٠١٤، والمأمول من الإنجازات في المرحلة المقبلة.

ذات قيادة ومرجعية فلسطينيتين. وهي تعتمد على الجهود الطوعية والمبدعة للأفراد والمؤسسات المؤيدة لحقوق الإنسان وإعلاء شأن القانون الدولي، فهي إذاً ليست حكرًا على طرف سياسي أو أيديولوجي أو غير ذلك. تعتمد حركة BDS كحركة شعبية وكجزء مهم من المقاومة الشعبية والمدنية الفلسطينية لنظام الاحتلال والاستعمار الاستيطاني والفصل العنصري (الأبارتهايد) الإسرائيلي، في سياق المواجهة مع إسرائيل، على القانون الدولي وعلى المبادئ العالمية لحقوق الإنسان، على الرغم من إدراكنا أن القانون الدولي ليس له أرجل ولا أسنان يعيد من خلالها الحق إلى أصحابه، لكنه يشكل أرضية ملائمة للنضال المثابر والذكي والمعولم لعزل إسرائيل دولياً.

تُعتبر تجربة "حركة المقاطعة والعقوبات" (BDS)، واحداً من أحدث أشكال المقاومة التي ابتكرها الفلسطينيون وأكثرها نجاحاً في الفترة الأخيرة على المستوى العالمي، وخصوصاً بعد التجاوب الكبير معها في الغرب عامة، وفي الولايات المتحدة خاصة.

حركة BDS ليست حزباً سياسياً ولا حركة أيديولوجية، إنها حركة حقوق إنسان عالمية

* باحث وناشط فلسطيني، وعضو مؤسس لـ "الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل" (Palestinian Campaign for the Academic and Cultural Boycott of Israel/ PACBI) و"حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات" (Boycott, Divestment and Sanctions / BDS).

الحركة الصهيونية، وفي أقوى معاقلها. وإذا عُدَّ إقناع مجموعات أكاديمية أميركية بمقاطعة إسرائيل نجاحاً مميزاً، فإن هذا لا يعني أن الأمر كان سهلاً، إذ لا يزال الداعون إلى المقاطعة يتعرضون لضغط كبير في الولايات المتحدة. لكن المهم في الأمر أن الحديث عن مقاطعة إسرائيل لم يعد محرماً، وأصبحت كلمة "مقاطعة" تتردد في وسائل إعلام رئيسية مثل "نيويورك تايمز" و"واشنطن بوست" و"سي. إن. إن." و"فوكس نيوز". كما أن النقاش في التيار العام (mainstream) في الولايات المتحدة بشأن مقاطعة إسرائيل أصبح مسموحاً، وإن كان لا يزال يثير الجدل العميق. وكذلك تبنّى اتحاد المعلمين الأيرلنديين، وهو يمثل معلمي المدارس والجامعات في أيرلندا، في مؤتمره الوطني في نيسان / أبريل ٢٠١٣، وبالإجماع، مقاطعة أكاديمية شاملة لإسرائيل، وفي السنة ذاتها تبنّى اتحاد الطلبة البلجيكيين الناطقين باللغة الفرنسية، مقاطعة أكاديمية شاملة لإسرائيل، وهذا الاتحاد يضم ١٠٠,٠٠٠ عضو. كما قاطع ستيفن هوكينغ، وهو ربما يُعتبر أعظم عالم معاصر، مؤتمراً إسرائيلياً رئيسياً. فضلاً عن ذلك، فإن عدد الفنانين والفرق الموسيقية الذين لبّوا نداء المقاطعة ورفضوا أن يعرضوا في دولة الاحتلال، أو ألغوا عروضاً كانت مقررة، بدأ يتصاعد بشكل واضح، الأمر الذي أثار جدلاً حامياً في المجتمع الإسرائيلي وفي البرلمان، وبين النخب الثقافية والسياسية على حد سواء. إن كثيراً من الإنجازات على صعيد المقاطعة الأكاديمية والثقافية تحققت في سنة ٢٠١٣، لكن حركة المقاطعة دخلت في سنة ٢٠١٤ في مرحلة نوعية جديدة في مجال المقاطعة الاقتصادية والمالية:

وعلى الرغم من سلمية تحرّك هذه الحركة، وربما بسبب قدرتها على مخاطبة المجتمع المدني الدولي والحركات الاجتماعية حول العالم، فإن الحكومة الإسرائيلية بدأت تنظر رسمياً منذ حزيران / يونيو ٢٠١٣ إليها كخطر استراتيجي ربما يتطور إلى خطر وجودي (existential threat)، وهذان تعبيران استخدما في الحكومة الإسرائيلية وفي مراكز الدراسات الإسرائيلية. إذاً، كيف وصلت حركة المقاطعة إلى هذه المرحلة؟ وهل هناك مبالغة من قبل قيادات الحركة الصهيونية العالمية بشأن الخطر الذي تمثله BDS؟ نعم هناك شيء من المبالغة بالتأكيد، لكن شعور المؤسسة الصهيونية الإسرائيلية والعالمية بالهلع والقلق الشديدين إزاء هذه الحركة، بعد أن كانت تتجاهلها، بات أمراً حقيقياً، وهو ما يستحضر هنا مقولة المهاتما غاندي: "في البدء يتجاهلونك، ثم يسخرون منك، ثم يحاربونك، ثم تنتصر". نحن في مرحلة "يحاربونك" الآن، وبدأنا نحقق انتصارات نوعية.

إنجازات تحققت

إن مردّ الهلع الإسرائيلي هو الإنجازات السريعة التي تمكنت BDS من تحقيقها في فترة سريعة جداً نسبياً. فما استغرق تحقيقه ٢٥ عاماً في سياق النضال الجنوب الإفريقي ضد الأبارتهايد استطاعت حركة المقاطعة BDS أن تنجزه في أعوامها الثمانية الأولى فقط. فمثلاً في سنة ٢٠١٣، تبنّت أربع جمعيات أكاديمية في الولايات المتحدة الأميركية مقاطعة أكاديمية شاملة لإسرائيل، وبين تلك الجمعيات جمعية الدراسات الأميركية، وقد تم ذلك في عُقر دار

ميناءين يديرهما القطاع الخاص في أسدود وحيفا خوفاً من تنامي المقاطعة العالمية لإسرائيل، كما أن صندوق التقاعد في اللوكسمبورغ أيضاً سحب استثماراته من بنوك وشركات إسرائيلية كبيرة. وتأتي هذه الخطوات انسجاماً مع إقرار الاتحاد الأوروبي في أواسط سنة ٢٠١٣ معايير تمنع تمويل أي مشروع إسرائيلي في الأراضي المحتلة، وعكس هذا التحول الضغط الشعبي المتزايد لأنصار الشعب الفلسطيني، علاوة على العمل الدؤوب لمؤسسات حقوقية فلسطينية وأوروبية عملت بهدوء وراء الكواليس.

وتبنّى عدد كبير ومتزايد من اتحادات الطلبة في جامعات الغرب نداء المقاطعة BDS، بينما تبنت اتحادات الطلبة في عدد من الجامعات الأميركية والكندية سحب الاستثمارات من شركات متورطة في الاحتلال.

إن حملتنا لمقاطعة شركة "فيوليا"، والتي أطلقت في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٨، تثبت جدوى المقاطعة الاقتصادية أكثر من غيرها. "فيوليا" هي شركة فرنسية متورطة في مشاريع إسرائيلية في الأرض المحتلة، وقد خسرت عقوداً، أو اضطرت تحت ضغط حملة المقاطعة، إلى أن تنسحب من مناقصات بقيمة ٢٠ مليار دولار تقريباً في العالم، في بريطانيا والسويد وأيرلندا ومدينتي سانت لويس وبوسطن الأميركييتين، وغيرها.

هذه العوامل كلها، فضلاً عن تطرف الحكومة الإسرائيلية إلى أقصى اليمين بشكل غير مسبوق، أسقطا آخر ألقنة ما يسمى بالديمقراطية الإسرائيلية، وأدى إلى تراجع مكانة إسرائيل العالمية بشكل حاد. فاستطلاعات الرأي العام العالمي

لقد قطعت حركة المقاطعة BDS أشواطاً كبيرة خلال الأعوام القليلة الماضية على صعيد الوصول إلى التيار العام في المجتمع الغربي، وليس فقط في مجتمعات الجنوب الأكثر تأييداً لحقوقنا بطبيعة الحال. فخلال الأشهر الماضية فقط، بدأت المقاطعة الاقتصادية تصل إلى بداية التحول النوعي: في ١ نيسان / أبريل أعلنت شركة صوداستريم، المستهدفة من قبل حركة المقاطعة BDS، أن سهمها خسر ١٤٪ من قيمته خلال الربع الأول من هذه السنة؛ شركة "ميكوروت" الإسرائيلية للمياه خسرت عقداً كبيراً قيمته ١٧٠ مليون دولار في الأرجنتين؛ شركة "فيتنزن" الهولندية للمياه أنهت عقدها مع "ميكوروت" لتورطها في الاحتلال؛ الحكومة الألمانية أعلنت أنها ستستثني من اتفاقيات التعاون العلمي والتقني مع إسرائيل جميع الشركات والمؤسسات الإسرائيلية الموجودة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، "بما فيها القدس الشرقية"؛ ثاني أكبر صندوق تقاعد هولندي، وتُقدّر استثماراته العالمية بـ ٢٠٠ مليار دولار، أعلن سحب جميع استثماراته من البنوك الإسرائيلية التي تعمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، الأمر الذي شكّل ضربة معنوية ونفسية هائلة لأحد أهم أعمدة الاقتصاد الإسرائيلي؛ أكبر بنك في الدنمارك قرر مقاطعة بنك "هيوعاليم" الإسرائيلي لتورطه في الاحتلال؛ صندوق التقاعد النرويجي، وهو الأكبر في العالم، أدرج شركات إسرائيلية متورطة في الاستيطان في قائمته السوداء.

وكشفت الصحافة الإسرائيلية قبل أسابيع أن عدة شركات بناء عملاقة تراجع عن المشاركة في عطاء تشييد

المستقلين، إلى شريك متواطئ في إدارة الأزمة والتغطية على استمرار مخطط الاستعمار الاستيطاني والاحتلال الصهيوني للوطن الفلسطيني في مقابل مصالح ضيقة. ثالثاً: تحويل قضية فلسطين إلى مجرد قضية احتلال لأراضي ١٩٦٧، والابتعاد عن قضية اللاجئين التي أصبح الحديث عنها شيئاً خيالياً أو متطرفاً.

رابعاً: كسر طوق المقاطعة العربية ومقاطعة دول عدم الانحياز وبداية التطبيع مع إسرائيل في المنطقة العربية، والعالم الجنوبي (Global south)، وخصوصاً من البوابة الفلسطينية، أي أن هذا التطبيع لم يكن ليحدث لولا التطبيع الفلسطيني الرسمي والاقتصادي والأمني والمدني في الأساس. خامساً: تمكنت إسرائيل من استغلال هيمنة القطب الأوحـد الأميركي على العالم عبر مشاركتها فيما يُسمى الحرب على الإرهاب بعد ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١، وذلك بهدف كسب نفوذ غير مسبوق في الاتحاد الأوروبي وفي الأمم المتحدة، وأيضاً نجاح إسرائيل في تسويق نفسها على أنها رائدة في مكافحة "الإرهاب" وحرب المدن وتطوير أسلحة ومنظومات عسكرية وأمنية مضادة للإرهاب و"مجرية في الميدان".

سادساً: إضعاف أشكال التضامن كلها مع حقوق الشعب الفلسطيني تحت الشعار الفاعل: "لا تكونوا فلسطينيين أكثر من الفلسطينيين أنفسهم"، وهذا الشعار يتردد في الأمم المتحدة وفي اليونسكو وفي كل موقع من المواقع الدولية ومؤسسات حقوق الإنسان. فعندما يأتي فرنسي أو بريطاني أو جنوب إفريقي ويطالب بأمر أعلى من ذلك الذي يطالب به ممثل فلسطين أو أي مسؤول فلسطيني رفيع الشأن، يردّ الصهـيونيون

(GlobeScan) التي تجريها بي. بي. سي. أظهرت في الأعوام القليلة الماضية أن إسرائيل باتت تنافس كوريا الشمالية على موقع ثالث أو رابع أسوأ دولة في العالم من حيث الشعبية، الأمر الذي سينعكس مع دون أدنى شك على التجارة الإسرائيلية مع العالم، مثلما حدّر غير مرة عدد من الوزراء الإسرائيليين "الأكثر عقلانية".

انهيار فلسطيني وعربي

واللافت أن تلك الإنجازات تتحقق في مرحلة انهيار الموقف الرسمي الفلسطيني والموقف الرسمي العربي؛ فالموقف الفلسطيني تراجع بالتدريج من تحرير كامل التراب عند انطلاق الثورة وصولاً إلى "دولتين لشعبين"، وإلغاء حق العودة وإهمال كامل لفلسطينيي ١٩٤٨ الذين أصبحوا كأنهم ليسوا من الشعب الفلسطيني، بحسب الأغلبية الساحقة من القيادات الفلسطينية. فما من فصيل فلسطيني تقريباً، لا في اليسار ولا في اليمين أو حركة "حماس" يذكر فلسطينيي ١٩٤٨ في الخطاب السياسي اليومي، والحديث يقتصر على الشعب الفلسطيني في أراضي ١٩٦٧، وأحياناً يتم ذكر الشتات.

هذا التراجع الفلسطيني والعربي الرسمي، قابلته نجاحات حققتها إسرائيل، ويمكن عرضها على النحو التالي:

أولاً: نجحت إسرائيل في عزل القضية الفلسطينية عن عمقها العربي، وأصبحت قضية فلسطين قضية الفلسطينيين لا قضية العرب، وهذه مشكلة كبيرة جداً على المستوى الاستراتيجي.

ثانياً: تحويل جزء من الطبقة السياسية الفلسطينية من مختلف الفصائل ومن

٥٠٪ من شعبنا. لذلك، يحدد نداء المقاطعة الحقوق الأساسية الخاصة بهذه الأجزاء الرئيسية الثلاثة المكونة للشعب الأصلي في فلسطين، والتي تشكل الحد الأدنى لمتطلبات تقرير المصير، فهو يطالب بإلزام إسرائيل بـ:

- إنهاء احتلالها واستعمارها لجميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وتفكيك الجدار.

- الاعتراف بالحقوق الأساسي في المساواة الكاملة لمواطنيها العرب الفلسطينيين.

- احترام وحماية ودعم حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم واستعادة أملاكهم، كما هو منصوص عليه في قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤.

يقوم نداء BDS على ما أنجزته مبادرات فلسطينية ودولية عديدة تدعو إلى مقاطعة إسرائيل و / أو سحب الاستثمارات منها، ولا سيما تلك المبادرات المنبثقة بعد عقد مؤتمر الأمم المتحدة لمناهضة العنصرية في ديربان بجنوب إفريقيا في سنة ٢٠٠١. وفي حين أن الانسجام الأخلاقي والالتزام بحقوق الإنسان العالمية هما الأساسان الجوهريان للحركة العالمية الرامية إلى مقاطعة إسرائيل، فإن جهود المقاطعة تقوم من الناحية العملية على ثلاثة مبادئ أساسية هي: مراعاة حساسية السياق؛ التدرج؛ الاستدامة.

إن نقطة القوة في حركة المقاطعة تكمن في أنها مكونة من ممثلين عن الاتحادات النقابية والهيئات والجمعيات الأهلية والشعبية وشخصيات وناشطين مستقلين، وهناك تمثيل لتحالف القوى الوطنية

وحلفائهم بالقول: "لا تكونوا فلسطينيين أكثر من الفلسطينيين أنفسهم".

BDS والتحديات

السؤال الذي كان يُطرح دائماً هو كيف يمكن الرد على إسرائيل عالمياً، وما هي الوسائل؟ إن فكرة حركة BDS هي جزء من الرد الاستراتيجي، وجزء من المقاومة الشعبية والمدنية.

انطلقت الحركة في ٩ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥، بنداء لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها. وشاركت في النداء قوى شعبية فلسطينية واتحادات نقابية وائتلافات سياسية، في أراضي ١٩٦٧ وفي الشتات وفي أراضي ١٩٤٨، فكان تمثيل مميز يجمع فلسطينيي ١٩٤٨ و ١٩٦٧ والشتات من جميع المشارب السياسية والأيدولوجية، ولأول مرة منذ عقود، على خطة وبرنامج واضحين يستندان إلى مبادئ القانون الدولي على ما في هذا القانون من علاّت. فعلى الرغم من مساوئ هذا القانون، كان أمام الحركة خياران: القانون الدولي أو قانون الغاب، وقانون الغاب عادة ليس لمصلحة المضطهدين، أمّا القانون الدولي ففيه ما يكفي كي يُستفاد منه، إن توفرت الرؤية المبدئية والعصرية، والإرادة، والتحالفات الواسعة، والاستراتيجية المدروسة، وآليات المتابعة والمحاسبة والتطوير الديمقراطية، غير الإقصائية.

تشير الإحصاءات الرسمية الفلسطينية إلى أن فلسطينيي غزة والضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) يشكلون ٣٨٪ فقط من الشعب الفلسطيني، بينما يشكل فلسطينيو أراضي ٤٨ نحو ١٢٪، وفلسطينيو الشتات

بهذه الجريمة، كما لا نقول إن إسرائيل وجنوب إفريقيا متطابقان. إن المقارنة غير جائزة إلا فيما يتعلق باشتراك الدولتين في مسألة الفصل العنصري (الأبارتهايد)، وهذه جريمة معرّفة في الأمم المتحدة، ولم تقتصر على نسختها الجنوب الإفريقية في القرن الماضي فحسب، بل إن إسرائيل، فضلاً عن كونها دولة أبارتهايد، هي أيضاً دولة احتلال واستعمار استيطاني.

وطبعاً، فإن استخدام موضوع الأبارتهايد أمر مهم، لأن القانون الدولي يعتبره جريمة ضد الإنسانية، وهذا سلاح لم يُستخدم على نطاق واسع بعد، ويجب العمل على معاقبة إسرائيل كدولة أبارتهايد مثلما عوقبت دولة جنوب إفريقيا.

وبالتالي يجب استخدام جميع "الأسلحة" المتاحة، بما فيها تجريم إسرائيل كدولة فصل عنصري، فضلاً عن كونها دولة استعمار استيطاني تقوم بعملية تطهير عرقي وغير ذلك... ومن حيث قوة التجريم في القانون، فإن جريمة الاحتلال هي الأضعف، لأن الاحتلال ليس جريمة في القانون الدولي وتستطيع دولة أن تحتل دولة أخرى دفاعاً عن النفس، أمّا الأكثر تأثيراً فاتهاها بالفصل العنصري، وبحرمان اللاجئيين من العودة، وبالتطهير العرقي.

ومن التحديات أن BDS تواجه هجوماً إسرائيلياً مضاداً، فبين سنة ٢٠٠٥، عندما انطلقت حركة المقاطعة، ووزيران / يونيو ٢٠١٣ أوكلت الحكومة الإسرائيلية إلى وزارة الخارجية مهمة شنّ الحرب على الحركة، وبما أن وزير الخارجية في الأعوام الأخيرة هو أفيغدور ليرمان، فإن الأمر صبّ في مصلحة الحركة، لأن ليرمان بعنصريته يزيد من التأييد العالمي للمقاطعة. وكانت وزارة الخارجية الإسرائيلية تتولى محاربة

والإسلامية، ولها سكرتارية تشرف على العمل اليومي، كما أن الأغلبية العظمى من العاملين تتكون من متطوعات ومتطوعين عدا مُمثّلين دائمين للحركة واحد في بريطانيا يدير العمل في أوروبا، والثاني في فلسطين ويديره في فلسطين والبلاد العربية. والحركة ليست منظمة غير حكومية (NGO)، ولا تعتمد على تمويل جهات معينة، وتمويلها بسيط جداً ويُستخدم مباشرة في العمل، وبالتالي لا يستطيع أحد أن يلوي ذراعها، إذ لا توجد لديها نقطة ضعف مالية، ولا مجال للفساد أو الإفساد. وتساعد حركة المقاطعة يتطلب بالتأكيد زيادة معقولة في عدد المتفرغين للعمل في مختلف المجالات المتخصصة (الإعلام؛ البحث؛ تنسيق الحملات العالمية؛ إلخ)، لكن هذا التوسع يأتي من حاجة موضوعية واضحة، لا من انتفاخ يسببه التمويل عادة. كما أن القرار يتخذه ممثلو هيئات المجتمع الفلسطيني في اللجنة الوطنية للمقاطعة، وهي أوسع تحالف فلسطيني اليوم، وجميعهم / ن متطوعون / ات، لا من الموظفين / ات. غير أن العمل في حركة المقاطعة ليس سهلاً، ذلك بأن الإسرائيليين وحلفاءهم جربوا كل شيء ممكن في حربهم ضد المقاطعة، من تشويه سمعة الأفراد والمؤسسات، إلى اتهامات بمعاداة السامية والعنصرية، إلى اللجوء إلى محاولات تجريم المقاطعة عبر تشريعات وقوانين، وخلاف ذلك، لكنهم فشلوا حتى الآن، كما يعترفون هم بذلك.

وفي سياق المناقشات بشأن مسألة المقاطعة، وخصوصاً في الغرب، تثار دائماً مقارنة بين إسرائيل وجنوب إفريقيا. فنحن حين نتهم النظام الإسرائيلي بجريمة الأبارتهايد، لا نختزل اضطهاده كله لنا

وليس مصادفة أنها من أكثر الدول التي ترتبط بعلاقة مميزة مع إسرائيل. وقد باشرت إسرائيل وحلفاؤها واللوبي الصهيوني في الأشهر الأخيرة في الولايات المتحدة: في ولايات ماريلاند وإيلينوي ونيويورك، وكذلك في الكونغرس الأميركي في واشنطن، مساعي لسن تشريعات تُجرّم المقاطعة، أي أن أي منظمة أو مؤسسة أميركية تؤيد BDS يُحجب عنها التمويل، ويتم إدراجها في لائحة سوداء.

لكن الحرب القانونية ضد حركة المقاطعة في الولايات المتحدة تُعتبر محاولة لتجريم حرية الرأي، الأمر الذي يتنافى مع التعديل الأول للدستور الأميركي، وهذا شيء لا يتقبله الأميركيون بسهولة. فليس من السهل أن تلقى أي حملة إسرائيلية في الولايات المتحدة معارضة قوية من هيئة تحرير "نيويورك تايمز"، أهم جريدة في العالم، وهيئة تحرير "واشنطن بوست"، ورئيس جامعة كولومبيا. فهؤلاء ربما يكونوا مؤيدين بقوة لإسرائيل، بل معادين للمقاطعة BDS، لكن عندما وصل الأمر إلى تجريم المقاطعة وقفوا ضد إسرائيل ومجموعات ضغطها، ليس بالضرورة دفاعاً عن حرية مقاطعة إسرائيل، وإنما دفاعاً عن حرية إبداء الرأي، وترسيخاً لحقيقة أن المؤسسة الليبرالية الأميركية تعتبر المقاطعة قضية رأي وتعبير في الأساس.

وفي مطلع نيسان / أبريل ٢٠١٤، كان هناك معركة قانونية مهمة في أولمبيا في ولاية واشنطن، بلد الناشطة الأميركية راشيل كوري التي استشهدت في ١٦ آذار / مارس ٢٠٠٣ وهي تدافع عن منزل في رفح أمام بلدوزر إسرائيلي. ففي أولمبيا يوجد "سوبر ماركت" تجاوب مع حركة المقاطعة وقاطع البضائع الإسرائيلية، وهو الأول

حركة المقاطعة من خلال برامج عديدة يقع جزء منها تحت مسمى "وسم إسرائيل" (Brand Israel)، في محاولة لإظهار إسرائيل دولة حديثة وعصرية فيها الموسيقى والآداب والفنون والتكنولوجيا إلخ، لا دولة احتلال وعنصرية.

واعتباراً من حزيران / يونيو ٢٠١٣ أوكلت الحكومة الإسرائيلية مسؤولية محاربة حركة المقاطعة إلى وزارة الشؤون الاستراتيجية، وقد كشفت الصحافة البريطانية مؤخراً عن اجتماع سري عُقد في بريطانيا بين وزير الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلي وناشط الحركة الصهيونية في أوروبا، لوضع استراتيجية لمواجهة BDS، وكان اجتماعاً على جانب من الأهمية بالنسبة إلى إسرائيل وحلفائها.

كذلك عقدت الحكومة الإسرائيلية في آذار / مارس اجتماعاً سرياً سُرّب إلى الصحافة الإسرائيلية، بهدف وضع استراتيجية لمواجهة حركة BDS، واتخذت ثلاثة قرارات، هي:

أولاً: تخصيص ١٠٠ مليون شيكل إضافية (٣٠ مليون دولار تقريباً)، زيادة عن مبالغ تم تخصيصها سابقاً، لمواجهة حركة المقاطعة.

ثانياً: زيادة العمل الاستخباراتي، من قبل الموساد والشبابك والاستخبارات العسكرية ضد حركات المقاطعة حول العالم، ومراقبة ناشطي المقاطعة من أشخاص ومجموعات وجمعيات واتحادات.

ثالثاً: تعزيز ما يسمونه "الحرب القانونية" (Legal warfare) ضد BDS.

وتسعى إسرائيل تحت مسمى الحرب القانونية للتوجه نحو البرلمانات الصديقة: الولايات المتحدة وكندا وأستراليا بصورة خاصة، وجميعها دول استعمار استيطاني،

الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها الذي عُقد في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٧، وشارك فيه ممثلو جميع القوى السياسية (وعلى رأسها حركة "فتح")، وجميع الأطر النقابية والاتحادات الشعبية، وممثلو شبكات المنظمات الأهلية، وغيرهم.

بعد ٢٠ عاماً من فشل فلسفة "أوسلو" وما صاحبها من موجات التطبيع العمالي والأكاديمي والشبابي والنسوي والسياسي والرياضي والبيئي، المدعومة من الحكومات الأوروبية والولايات المتحدة، باتت الأغلبية الساحقة من شعبنا غير مقتنعة بإمكان التأثير في المجتمع الإسرائيلي لمصلحة حقوقنا الوطنية من خلال "الحوار" وما يسمى "التعايش" و"التغلب على الحواجز النفسية". لدينا الحق، إذًا، في التساؤل: من اخترق من، بالضبط، خلال حقبة أوسلو؟ إذا كانت معايير المقاطعة ومناهضة

التطبيع تُقر من خلال حوارات وجدل مجتمعي واسع وعلى مدى زمني طويل نسبياً، فإنها قابلة للتطوير والتعديل بحسب تطور الوضع السياسي والنضالي لشعبنا. لكن المهم هو أن نحافظ على هذه المرجعية الجماعية، وإلا بات كل طرف يتبع معايير الخاصة للتطبيع.

لم نر في التاريخ مجتمعاً استعمارياً غارقاً في العنصرية يتنازل طوعاً عن استعمار واضطهاده لشعب مقهور من دون مقاومة وضغط فاعل من الداخل والخارج. إن كفاحنا الشعبي والمدني داخلياً، مصحوباً بمقاطعة عالمية متنامية وفاعلة، قادر على إحداث أعمق اختراق للمجتمع الصهيوني. إن المقاطعة BDS تشكل أحد أشكال النضال الفلسطيني الرئيسية، وأهم أشكال التضامن العالمي مع نضالنا. لقد أثبتت حركة المقاطعة أنها قادرة على إيصال

الذي يقوم بهذه الخطوة الجريئة في الولايات المتحدة. وقد تحدى الإسرائيليون وحلفاؤهم الحركة قانونياً وخسروا، ثم رفعوا القضية إلى محكمة الاستئناف لكنهم خسروا ثانية، بعد أن رفضت المحكمة التماساً وقفت وراءه وزارة الخارجية الإسرائيلية.

لقد مثل ذلك نصراً قانونياً مهماً جداً لحركة المقاطعة، يضاف إلى الانتصارات القانونية التي سبق أن حققتها BDS في بريطانيا، لكنه يمثل في الوقت ذاته، تحدياً جديداً وجدياً، في الحرب التي تشنها إسرائيل وحلفاؤها، وسلاحها هذه المرة هو القوانين الداخلية في الدول التي ترتبط بعلاقة جيدة مع إسرائيل، والقوانين الدولية والقانون الدولي الإنساني، وساحتها العالم كله، الأمر الذي يتطلب يقظة وتعباً ومشقات كبيرة، ووعياً لا بد من أن يتزايد ويتعزز، وتوحيداً للجهود كلها: فلسطينياً وعربياً.

التطبيع

يُعدّ التطبيع من أقوى أسلحة إسرائيل في مواجهة حركة المقاطعة. وبغض النظر عن النيات، فإن محاولة بعض الشخصيات الفلسطينية والعربية "اختراق" المجتمع الإسرائيلي من خلال اللقاءات والمشاريع المشتركة مع شخصيات وحركات صهيونية ترفض بالضرورة أهم حقوق شعبنا، أدت إلى اختراق مجتمعنا، وتقويض القيم الوطنية والأخلاقية فيه، وتوفير ورقة التوت للتغطية على الاستعمار الإسرائيلي الشرس لأرضنا والتطهير العرقي المستمر لشعبنا في النقب والقدس والأغوار وغيرها وعلى حصار غزة. إن اللجنة الوطنية للمقاطعة تسترشد بتعريف التطبيع الذي أقر بالإجماع في المؤتمر الوطني الأول لحركة مقاطعة إسرائيل وسحب

أصبح جلياً أننا بحاجة إلى استراتيجية
نضالية عصرية، وإلى قيادة مبدئية
وديمقراطية وثورية تمثل شعبنا الفلسطيني،
شعبنا كله. ■

إسرائيل إلى عزلة دولية في المجالات كافة،
غير أن هذا يتطلب مزيداً من تفعيل المقاطعة
محلياً وعربياً، ومناهضة حازمة للتطبيع
بأشكاله. لكن، في النهاية، كي ننتصر،

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

(القضية الفلسطينية / آفاق المستقبل - ٤) القضية الفلسطينية وحل الدولة / الدولتين

رائف زريق

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

(القضية الفلسطينية / آفاق المستقبل - ٣) السيطرة على الغذاء / السيطرة على الشعب

آن غوف ورامي زريق

١١٠ صفحة ٨ دولارات